مجلة جامعة الملك سعود، م٣، الآداب (١)، ص ص ١١٣ - ١٤٦ (١٤١١هـ / ١٩٩١م).

الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح

فوزي حسن الشايب
أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة اليرموك، إربد - الأردن

(ورد بتاريخ ١٤٠٨/٥/٢٤هـ وقبل للنشر بتاريخ ١٤٠٩/٤/٢٣هـ)

ملخص البحث. يعالج هذا البحث موضوع بناء الفعل الماضي المجرد مبينا وجهة نظر القدماء، من أنه مبني على الفتح، اعتقادا منهم أن صيغة «فَعَلَ» تمثل الماضي مجردا خاليا من أية لواصق ضميرية. وقد بين البحث أن مثل هذه الصيغة تعد بنية مركبة لا بسيطة، ذلك أن الفعل الماضي لا يخلو بأي حال من الأحوال من لاصقة ضميرية، وأن الفتحة التي في آخر «فَعَلَ» ما هي إلا لاصقة ضميرية، وليست من بنية الفعل في شيء، فإذا ما جردنا الماضي من اللواصق الضميرية تماما تبين لنا أنه مبني على السكون لا الفتح.

تمهيد

الفعل[1] قسم مهم من أقسام الكلام على المستويين النحوي والصرفي، فمن الناحية النحوية يعد الفعل ركنا مهما في بناء الجملة العربية، فهو أهم العوامل وأقواها على

---

(١) قال موفق الدين يعيش بن يعيش، *شرح المفصّل* (بيروت: عالم الكتب؛ القاهرة: مكتبة المتنبي، د. ت.)، مج٧، ص٣ «فإن قيل: ولم لقب هذا النوع فعلا، وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال الله تعالى؟ قيل: إنما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف. وخصّ بهذا اللقب لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلقب بما دلّ عليه.» هذا، ويعبر بالفعل عن أمور عدة: وقوع الحدث وهو الأصل، ومشارفته وإرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، ومقاربته والقدرة عليه؛ انظر: جمال الدين عبدالرحمن السيوطي، *الأشباه والنظائر في النحو*، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، مج٢، ص٢٩٣.

الإطلاق، يرفع فاعلا وينصب مفعولا . . . وقوته هذه تنبع من أصالته في العمل، فمن أوليات النحو ومسلماته أن «العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله.»⁽²⁾ ولأهمية الأفعال هذه فقد كانت مدرسة بور رويال Port-Royal أو مدرسة النحو المعقلن تعدها قلب النحو.⁽³⁾ وقد وصفها آدم سميث A. Smith بأنها نطفة اللغات،⁽⁴⁾ أي أنها كانت في أصل نشأتها. وقد ذهب بعض باحثينا المعاصرين إلى حد القول إن «الأفعال أهم ما في اللغة فهي المتنفس للتعبير عن الفكر وعن النفس الإنسانية.»⁽⁵⁾

أما من الناحية الصرفية، فأهمية الأفعال تنبع من كونها «أصول مباني أكثر الكلام، ولذلك سمتها العلماء الأبنية وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة. وهي حركات متقضيات، والأسماء غير الجامدة، والنعوت كلها منها مشتقات.»⁽⁶⁾

والقول بأصالة الفعل هو مذهب الكوفيين؛ أما البصريون فقد نادوا بأصالة الأسماء وأوليتها. قال سيبويه⁽⁷⁾: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع.»

---

(٢) السيوطي، *الأشباه والنظائر*، مج٢، ص ٢٣٨.

(٣) صالح الكشو، *مدخل في اللسانيات*، (طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م)، ص٤٨.

(٤) الكشو، *مدخل*، ص ٩٠.

(٥) داود سلوم، *دراسة اللهجات العربية القديمة*، ط١ (لاهور - باكستان: المكتبة العلمية ومطبعتها؛ والكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ١٩٧٦م)، ص ٨.

(٦) علي بن جعفر بن القطاع، *الأفعال* (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، مج١، ص٨.

(٧) أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٦م)، مج١، ص١٢.

وإلى جانب قضية الأصالة والفرعية، يقابل النحاة بين الأسماء والأفعال من حيث الخفة والثقل. قال سيبويه(٨): «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، وإنما كانت عندهم أشد تمكنا لأنها يستغني بعضها ببعض عن الأفعال، في حين لا يستغني الفعل عن الاسم، ولا يوجد إلا به.»(٩) ويرجع بعضهم الخفة والثقل في الكلم إلى كثرة الاستعمال، ومن هنا فقد حكموا بخفة الاسم وثقل الفعل: «لأن الاسم أكثر استعمالا منه. والشيء إذا عاوده اللسان خف، وإذا قلّ استعماله ثقل.»(١٠) وهناك تفسيرات وآراء أخرى كثيرة، يستشف من خلالها أن خفة الاسم وثقل الفعل قضية مسلم بها، واعتقاد راسخ لدى جميع النحاة من مختلف الاتجاهات. وقد عقد كل من الزجاجي(١١) والسيوطي(١٢) فصلا خاصا لهذه القضية بسط فيه كل منهما مختلف الحجج والأدلة التي استند إليها النحاة في تقرير هذا الحكم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة لا يقصدون بأولية الأسماء أولية زمانية، إنما الأولية ههنا أولية نسبية. قال الزجاجي(١٣) «. . . ونظير ذلك، أنا نقول إن الأسماء قبل الأفعال، لأن الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، *بل نطق بهما معا* ولكل حقه ومرتبته.» وقال ابن جني:(١٤) «وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان.»

---

(٨) سيبويه، *الكتاب*، مج١، ص ٢٠.

(٩) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الايضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك، ط٣ (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٩م)، ص ١٠٠.

(١٠) أبو العباس أحمد بن مضاء، *الرد على النحاة*، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط١ (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٩م)، ص١٠٠.

(١١) الزجاجي، *الايضاح*، ص ١٠٠.

(١٢) السيوطي، *الأشباه والنظائر*، مج٢، ص ٢٩٠.

(١٣) الزجاجي، *الايضاح*، ص ٦٨.

(١٤) أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، ط٢ (بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، د.ت.)، مج٢، ص٣٠.

أنواع الفعل

من خلال تعريف سيبويه للفعل، يتبين لنا أن الأفعال تقسّم تقليديا إلى ماض وحال ومستقبل. قال ابن السراج:(١٥) «كان ينبغي للأفعال أن تكون كلها مثالا واحدا،(١٦) لأنها لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أزمنتها.» وذلك لأن الزمان في عرفهم من مقومات الأفعال، توجد بوجوده وتنعدم عند عدمه، «وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية.»(١٧) ولما كانت الأفعال مساوقة للزمان، فقد قسمت هي الأخرى تبعا لذلك إلى ماض وحاضر ومستقبل.

وفي الحقيقة إن تقسيم الأفعال على أساس زمني تقسيم غير واقعي. فتقسيمات الفعل لا تنطبق تماما على تقسيمات الزمن الفلكي، ذلك لأن الفعل العربي خاصة والسامي عامة قائم في الأساس على صورة الحدث وكيفيته لا على أساس الزمن، وقد تنبه إلى هذه الحقيقة بعض القدماء، فهذا عبدالقاهر الجرجاني يقول:(١٨) «إذا قلنا في الفعل إنه يدل على الزمان، لم يكن المعنى أنه يدل على الزمان في نفسه، ولكن إنه يدل على كون الزمان الماضي زمانا للمعنى الذي أخبرت به عن «زيد».» وبعبارة أخرى فإنه يدل على انتهاء الحدث. وليس هذا هو حال الفعل في العربية وحدها، بل هو حال الفعل في الساميات عامّة، قال

---

(١٥) أبو السعادات هبة الله بن الشجري، *الأمالي الشجرية* (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.)، مج٢، ص ١٧٧.

(١٦) المثال النموذجي على حسب ما يرى أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق محمد إبراهيم البنا (بيروت: مطابع الشروق، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨م)، ص٦٩، هو الفعل الماضي، قال: «فلا يحتاج من الأفعال الثلاثة إلّا إلى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي، لأنه أخف وأشبه بلفظ الحدث، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال الحدث، فتختلف حينئذ صيغة الفعل.»

(١٧) ابن يعيش، شرح *المفصل*، مج٧، ص ٤.

(١٨) عبدالقاهر الجرجاني، *دلائل الاعجاز*، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة: مكتبة الخانجي، =

بروكلمان: (١٩) «أما فيما يختصّ بالفعل فإن اللغات السامية لا تعبر في الأصل عن الأزمنة الذاتية، أو بمعنى آخر، الأزمنة من وجهة نظر الإنسان... الماضي والحاضر والمستقبل، ولكنها تعبر عن الحدث من وجهة النظر الموضوعية... من ناحية انتهائه أو عدم انتهائه.»

ومن ثم فقد كان نظام الفعل في الساميات يتسم بالتعقيد نوعا ما بالقياس إلى أنظمة الأفعال التي تقوم على أساس الزمن كالفرنسية والألمانية. قال ڤندريس: (٢٠): «فعندنا في الفرنسية سلم من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماض وحاضر ومستقبل بل أيضا عن الفروق النسبية للزمن: إذ لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل في الماضي، والماضي في المستقبل، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة اللغة الفرنسية في هذا الصدد.» وفي الألمانية يسمى الفعل zeitwort أي «كلمة الزمن.»(٢١) فالذي يعبر عنه الفعل في هاتين اللغتين إنما هو الزمن. أما في الساميات فالوضع مختلف، قال ڤندريس(٢٢): «أما الزمن بمعناه الحقيقي فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان: غير التام والتام، وهما مشتقان من أصلين مختلفين، ولكن لا ينبغي ألا نفهم من هذين الاسمين؛ تام وغير تام أي شيء مما يشبه الأزمنة المستعملة في الفرنسية، بل يجب أن يؤخذا على معناهما اللغوي، فهما يدلان على انتهاء الحدث أو عدم انتهائه، أي أن السامية مثل الهندية الأوروبية يسيطر فيها التعبير عن الاستغراق لا التعبير عن الزمن.»

وتعقُّد نظام الفعل في الساميات آت على حد قول هنري فليش من كون هذه اللغات «لا تكتفي عادة بلون واحد للصورة إذ هي تعكس الواقع مباشرة، والواقع غير بسيط، ولذا

= ١٩٨٤م)، ص ٥٦٩.

(١٩) كارل بروكلمان، *فقه اللغات السامية*، ترجمة رمضان عبدالتواب (الرياض: مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م)، ص ١٥.

(٢٠) جوزيف ڤندريس، *اللغة*، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م)، ص١٣٥.

(٢١) ڤندريس، *اللغة*، ص ١٣٥.

(٢٢) ڤندريس، *اللغة*، ص ١٣٧.

كان نظام الفعل فيها معقدا إذا ما أريد تحليل استعماله، فهو بعيد عن البساطة التي يتصف بها الفعل «الزمني» من حيث كان «الزمن تجريدا يستطيع الذهن أن يحدث فيه ما يريد من تجزئة وأن ينشيء المتناقضات التي تستهويه، وكل ذلك في نطاق «كلٍّ» مرتب منطقي .»(٢٣)

وهذا يعني بوضوح أن العربية والساميات تفصل بين عنصري الصورة والزمن في أفعالها، ويعبر عن الزمن فيها بوساطة وسائل إضافية كالسوابق واللواحق إلى جانب الصيغة. ومن هنا يبدو تحديد الزمن مشكلة شائكة، مما جعل موسكاتي Moscati يقول: (٢٤) «إن نظام الزمن يمثل أحد أكثر القضايا المعقدة والمختلف فيها في اللغويات السامية،» ولذلك يرى أن من الأفضل أن نبتعد عن الحديث عن الأزمنة، وأنه قد يكون أكثر ملاءمة التكلم على أوجه aspects (٢٥) لا عن أزمنة tenses.

وعليه، فلما كان الفعل السامي لا يقوم على أساس الزمن، وإنما يقوم في الحقيقة على أساس صورة الحدث وكيفيته، فإن اللغات السامية لم تفرق إلا بين نوعين من الحدث فحسب،(٢٦) حدث منجز تعبر عنه بزيادة بعض اللواحق على صيغة «فَعَلْ» وهو المعروف تقليديا بالماضي، ويتم الآخر ـ فيما عدا الأشورية ـ عن طريق سوابق تضاف إلى صيغة الأمر،(٢٧) وهو ما يعرف تقليديا بالمضارع .(٢٨)

---

(٢٣) هنري فليش اليسوعي، *العربية الفصحى*، ترجمة عبدالصبور شاهين، ط١ (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م)، ص١٣٧ .

(٢٤) Moscati et al., *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages* (Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1969), p.131.

(٢٥) Moscati, p. 131.

(٢٦) بروكلمان، فقه، ص ١١٣ .

(٢٧) بروكلمان، فقه، ص ١١٣ .

(٢٨) اختلفت النحاة بشأن زمن المضارع على خمسة أقوال: فبعضهم ذهب إلى أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة. وبعضهم ذهب إلى أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج. وذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن المضارع يصلح للحال والاستقبال معا. وذهب الفارسي إلى أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، واختاره السيوطي . وذهب ابن طاهر إلى عكس ذلك أي إلى أنه حقيقة =

وإذا كان جمهور النحاة قد ميز ثلاثة أفعال: ماض وحاضر ومستقبل، فإن بعضهم قد أنكر وجود فعل الحال كالزجاجي(٢٩) الذي يعده مستقبلا. وقال ابن يعيش، (٣٠) «وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وجد فيكون ماضيا، وإلا فهو مستقبل وليس ثم ثالث.» وقال ابن عصفور: (٣١) «فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين، فمنهم من أنكره، ومنهم من أثبته. والمنكرون له على قسمين: منهم من أنكره وأنكر زمانه. ومنهم من أنكره وأثبت زمانه. فحجة من أنكر زمانه أنه قال: أخبرونا عن زمن الحال، أوقع أم لم يقع؟ فإن وقع فهو ماض، وإن لم يقع فهو مستقبل، ولا سبيل إلى قسم ثالث. . . ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه، احتج بأن قال: لو كان ثم فعل حال لكانت له بنية تخصه كالماضي والمستقبل، لأن كل موجود لابد له من بنية تخصه.»

بعد هذا نقول: إنه نظرا لعدم كفاية المصطلحات: ماض وحاضر ومستقبل، بسبب عدم تطابقها مع الزمن الحقيقي، فقد آثر علماء الساميات منذ زمن اڤالد Evald استعمال المصطلح تام perfect وغير تام imperfect، (٣٢) للتعبير عن الحدث الذي تم وهو المعروف بالماضي، والحدث الذي لم يتم بعد والمعروف بالمضارع أو المستقبل. بيد أنه ليس لهذين

= في الاستقبال مجاز في الحال. انظر: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الهوامع*، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م)، مج١، ص١٧.

(٢٩) أنكر الزجاجي وجود فعل الحال في كتابه *الايضاح في علل النحو*، ص ٨٧. ولكنه أثبته في كتابه *الجمل في النحو*، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة؛ إربد: دار الأمل، ١٩٨٤م)، ص٧. حيث قال: «الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم.» فإن صح ما ذهب إليه محقق كتاب *الجمل* من أن الزجاجي قد ألف هذا الكتاب بعد كتاب *الايضاح* (انظر ص٢٢ من الدراسة) فإن الزجاجي يكون قد عدل عن إنكاره فعل الحال وعاد إلى الأخذ بقول سيبويه.

(٣٠) ابن يعيش، *شرح المفصّل*، مج٧، ص ٤.

(٣١) علي بن مؤمن بن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبو جناح (بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٠م)، مج١، ص١٢٧.

(٣٢) O'Leary, *Comparative Grammar of the Semitic Languages* (Amsterdam: Phillopress, 1969), p. 234.

المصطلحين: «تام وغير تام» المعنى النحوي نفسه الموجود لهما في اللغات الهندو أوروبية، ولكنهما يحملان معناها الأصلي وهو: الحدث الذي انتهى، والذي لم ينته بعد.(٣٣) وذلك لأنهما لا يرتبطان بالزمن، ولكن فقط بما يمكن أن يوصف بأنه كيفية الحدث ونوعه، والزمان والمكان يعبر عنهما ظرفيا.(٣٤)

ويرى جمهور النحاة أن الفعل المستقبل هو الأسبق، قال الزجاجي:(٣٥) «اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال ثم ماضيا فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال ثم الماضي.» وقد ذهب بعضهم إلى أن أسبقها الحال، يليه المستقبل وأخيرا الماضي.(٣٦)

وقد ميزوا بين الأفعال من حيث القوة، فأقواها عندهم، المضارع نظرا لإعرابه، بسبب مضارعته الاسم. وأضعفها الأمر، ويأتي الماضي وسطا بينهما.(٣٧)

الماضي وبناؤه

لقد أجمع النحاة من مختلف الاتجاهات والميول على أن الماضي مبني، وأنه مبني على الفتح، ولا يخرج عن هذا الوضع إلا إذا اتصلت به اللواصق الضميرية، فيبنى معها إما على السكون، وإما على الضم. والقول ببناء الماضي على الفتح مبني على أساس النظر إلى أن مثل: «خَرَجَ» ماض مجرد، خال من أية لواصق ضميرية. ونجد أنه قد آن الأوان لتعديل وجهة النظر هذه، فليس ثمة ماض مجرد تماما من أية لواصق ضميرية، فمثل «خَرَجَ» شكل مركب في الحقيقة وليس بسيطا.

---

(٣٣) بروكلمان، فقه، ص ١١٣.

(٣٤) O'Leary, *Comparative Grammar*, p. 235.

(٣٥) الزجاجي، *الايضاح*، ص ٨٥.

(٣٦) الزجاجي، *الايضاح*، ص ٨٥، هامش رقم ٣.

(٣٧) ابن الشجري، *الأمالي*، مج٢، ص ١١٢.

لقد أجمع النحاة على بنائه، وذهب البصريون ومناصروهم إلى أن الأفعال كلها أصلها البناء. قال المبرد: (٣٨) «وكان حدها ألا يعرب شيء منها لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها، لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها، إلى ما لا نهاية، فهذا كان حدها في الأصل.» وإذا كان الأصل فيها البناء، كان من المفروض أن يكون الماضي مبنيا على السكون. فالبناء على السكون هو القياس، لأنه إذا كان نقيض الإعراب، وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب، ولأن أولى ما للأفعال السكون. (٣٩) هذا إلى جانب كون السكون هو الأخف. فكان المفروض والحالة هذه أن يبنى الماضي على السكون، ولكنه عدل به عن السكون الذي يقتضيه أصل البناء إلى الفتح على حسب اعتقادهم ـ لأنه حصل له نوع تمكن «فقد تصف بها الأسماء كما تصف بالمضارعة نحو قولك: مررت برجل ضربنا، وتقع موقع المضارعة في الجزاء. . . فلما ضارعت المضارعة بنيت على حركة، وجعلت لها مزيّة على ما لم يقع هذا الموقع.» (٤٠) قال عبدالقاهر الجرجاني: (٤١) «إن الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية، لأن الفصل بينها وبين السكون واضح.» أما عن كون الحركة فتحة فقد أجاب الرضي قائلا: (٤٢) «وخص بالفتح لثقل الفعل، لفظا، إذ لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالأصالة. ومعنى، بدلالته على المصدر والزمان، وبطلب المرفوع دائما والمنصوب كثيرا.» أما الجرجاني فيعلل اختيار الفتحة بقوله: (٤٣) «وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها، والفعل وإن حصل لها تمكن فليس

---

(٣٨) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق عبدالخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، مج٤، ص ٨٠.

(٣٩) أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، *إعراب القرآن*، تحقيق زهير غازي زاهد، ط٢ (بيروت: عالم الكتب؛ مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م)، مج١، ص٢٠٠.

(٤٠) المبرد، *المقتضب*، مج٤، ص ٨١.

(٤١) عبدالقاهر الجرجاني، *المقتصد في شرح الايضاح*، تحقيق كاظم بحر المرجان (بغداد: دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م)، مج١، ص١٣٦.

(٤٢) الرضي الأستراباذي، *شرح الرضي على الكافية*، عمل يوسف حسن عمر (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، ١٩٧٨م)، مج٤، ص١٤.

(٤٣) الجرجاني، *المقتصد*، مج١، ص ١٣٦.

بحاصل له قوة الأسماء، وإذا كان كذلك وجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون، *ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى*. »

وذهب الفراء إلى أن الماضي بني على الفتح حملا على التثنية، فقيل: «ضَرَبَ» لقولهم «ضربا»(٤٤)، قال ابن عصفور:(٤٥) «وذلك فاسد، لأن فيه حمل المفرد وهو أصل على التثنية وهي فرع. »

وذهب بعضهم: في تعليله اختيار الفتح إلى أن الجر لما منع من الفعل وهو كسر عارض، كان اللازم أولى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر. ولم يجز أن يبنى على الضم، لأن بعض العرب يجتزىء بالضمة عن الواو، فيقول في: «قاموا» «قامُ،» فلو بنى على الضم، لالتبس بالجمع في بعض اللغات. فلما كان الكسر ممتنعا، والضم ملبسا، لم يبق إلا الفتح فبني عليه.(٤٦) بقي أن نقول، إن منهم من ذهب إلى أن الماضي بني على حركة، لئلا يلتقي ساكنان ـ على قولهم ـ في نحو: «قال»، وطرد الحكم في الباقي.(٤٧)

وبعد هذا العرض السريع لمختلف أوجه النظر التقليدية بشأن الماضي وبنائه على الفتح، نقول إنها قد بنيت على أساس غير سليم، ألا وهو الاعتقاد بوجود ماض مجرد، خال من أية لواصق ضميرية، يتمثل في صيغة «فَعَلَ» مثل «دَرَسَ» ومقابله المؤنث «دَرَسَتْ،» ونعود فنقول ثانية إن «دَرَسَ» وأمثالها ليست فعلا مجردا، بل هو مركب من أصل فعلي هو «دَرَسْ» بالإضافة إلى اللاصقة "a-" أي الفتحة القصيرة في آخره التي تشير إلى الشخص والعدد والجنس، ذلك أننا بمجرد قولنا «دَرَسَ» نعرف تلقائيا أن الحدث مسند إلى غائب

---

(٤٤) النحاس، *إعراب القرآن*، مج٢، ص ٢٧؛ وانظر: ابن جني، *سرّ صناعة الاعراب*، تحقيق حسن هنداوي، ط١ (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م)، مج١، ص ٩٤.

(٤٥) ابن عصفور، شرح *جمل الزجاجي*، مج٢، ص ٣٣٤.

(٤٦) ابن يعيش، شرح *المفصّل*، مج٧، ص ٥.

(٤٧) الشيخ يسن بن زين الدين الحمصي، *حاشية الشيخ يسن علي شرح التصريح على التوضيح* (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.)، مج١، ص٥٤.

مفرد مذكر، تماما كما نعرف من مجرد قولنا «درسا» أن الفعل مسند إلى مثنى مذكر غائب. ولا فرق بين درس darasa ودرسا darasā إلا أن اللاصقة الضميرية في الأولى فتحة قصيرة، وفي الثانية طويلة، والطول في الحركة هنا له وظيفة نحوية، فهو مورفيم التثنية، بناء على القاعدة المعروفة في العربية وهي أن زيادة المبنى زيادة في المعنى.

بيد أنه لما كانت الحركة الطويلة لها صورة في الخط، عدّوها ضميرا، وأنكروا أية قيمة نحوية أو وظيفية تقوم بها الفتحة القصيرة في آخر الفعل «دَرَسَ» darasa وبابه، أي كل ماض أسند إلى مفرد، مذكر أو مؤنث. ويرجع السبب في ذلك إلى نظرتهم إلى الحركات القصيرة التي لم يولوها الأهمية نفسها التي أولوها للحركات الطويلة، فقد «اهتمت الكتابة العربية منذ القدم بالأصوات الصامتة فقط فرمزت لها برموز خاصة، ولكنها لم تهتم بالأصوات الصامتة وخاصة القصيرة منها ولم ترسمها بواسطة الخط مع أنها عنصر رئيسي.»(٤٨) ولكن العربية اضطرت في مراحل لاحقة إلى رسم هذه الحركات «ويظهر البحث التاريخي أن الكتابات السامية بدأت بكتابة الصوائت الطويلة قبل الصوائت القصيرة.»(٤٩)

ولهذا فقد نظر إلى الحركات الطويلة على أنها حروف، ومن ثم عوملت معاملة الصوامت، أما الحركات القصيرة فقد أشير إليها برموز تكتب فوق الصامت أو تحته. «وهذه التبعية الخطية التي فرضتها رسوم الكتابة العربية والسامية عامة قد أوحت إلى القدماء فكرة تفوق الصامت وأهميته وتبعية الحركة ودونيتها. فالتبعية الخطية ترتبت عليها تبعية وظيفية، وتبعية في القيمة والأهمية.»(٥٠) ولهذا لم يعدّوا الفتحة القصيرة في آخر الماضي مثل «دَرَسَ» ضميرا. ولما كان الفعل لا ينفك من فاعله، ويستحيل وجوده من غير فاعل، قالوا بوجود

---

(٤٨) ريمون طحان، *الألسنية العربية «٢»*، ط٢ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م)، ص ٦٦.

(٤٩) رمزي البعلبكي، *الكتابة العربية والسامية*، ط١ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١م)، ص ٣٢٣.

(٥٠) فوزي الشايب، «من مظاهر المعيارية في الصرف العربي»، *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني*، عمّان، ع٣٠ (١٩٨٦م)، ص٨٠.

ضمير في النية، أي ضمير مستتر، ثم راحوا يعللون استتار الضمير قائلين: (٥١) «إن الفعل معلوم في العقول أنه لابد له من فاعل، كالكتابة التي لابد لها من كاتب، والبناء الذي لابد له من بان وما أشبه ذلك. . . ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه. فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل واحد، لم يحتج إلى علامة، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتاج إلى علامة.» وقال الرضي: (٥٢) «واستتر ضمير الغائب والغائبة؛ لأنه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الأصل، بخلاف المتكلم والمخاطب أرادوا أن تكون ضمائر الغيبة أخصر من ضميريهما، فابتدءوا في المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير، دون أن يتلفظ بشيء منه.» فعلامة الغائب تكمن في أن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة. ومن ثم صارت علامة الغائب المفرد هي عدم وجود علامة. (٥٣)

والقول باستتار الضمير في الفعل عندهم هو من باب المجاز وتقريب الأمر على المبتدئين والتعليم للناشئين. ذلك أن الفعل «كلمة مؤتلفة من حروف والحروف أعراض في اللسان، أجزاء من الصوت، لا يستتر فيها شيء، ولا يظهر، إذ ليست بجسم. . . . وتحقيق القول إن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له، دال عليه.» (٥٤) وليس لهذا المستتر- كما يقولون - صورة يمكن أن يمثل بها، صوتية ولا خطية، «وقول النحاة: إن الفاعل في نحو: زيد ضرب، وهند ضربت، «هو» و«هي» تدريس، لضيق العبارة عليهم، لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر، لا أن المقدر هو المصرح به.» (٥٥)

---

(٥١) عبدالله بن السيد البطليوسي، *إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي*، تحقيق حمزة عبدالله النشرتي، ط١ (الرياض: دار المريخ، ١٩٧٩م)، ص٤١.

(٥٢) الرضي الاسترابادي، *شرح الرضي*، مج٢، ص ٤١٣.

(٥٣) أبوبكر محمد بن سهل بن السراج، *الوصول في النحو*، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، مج٢، ص ١١٥.

(٥٤) السهيلي، *نتائج الفكر*، ص ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٥٥) الرضي الاسترابادي، *شرح الرضي*، مج٢، ص ٤١٣.

وقد خرق ابن مضاء إجماع النحاة فذهب إلى أنه ليس ثمة حاجة إلى الإضمار في الأفعال نظرا إلى أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية. (٥٦) يعني بذلك أن صيغة الفعل تدل على الفاعل. ونحن نقول مع ابن مضاء إنه ليس ثمة حاجة إلى الإضمار فعلا وذلك لأن هناك لاصقة ضميرية تلحق بآخر الفعل تجسدها الفتحة القصيرة في آخر الماضي المسند إلى المفرد المذكر مثل «دَرَسَ.» فليس ثمة فعل يمكن أن يوجد بدون لاصقة ضميرية تتصل به، حتى تلك التي يعدها النحو التقليدي مسندة إلى الاسم الظاهر مثل: «درس محمد،» ذلك أن هذا الظاهر لا يزيد على كونه مفسرا وموضحا للاصقة المفرد المذكر الغائب في آخر الفعل. وعليه فليس هناك فعل يوجد في الاستعمال بدون لاصقة ضميرية تتصل به، فبالضمائر إذا، وبالضمائر فقط تخرج الأفعال من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل. فالأصل المجرد «دَرَسْ» مثلا ليس له وجود على أرض الواقع اللغوي إلا من خلال اللواصق الضميرية الحركية (أو المبدوءة بحركة) مثل: دَرَسَ، دَرَسا، دَرَسوا، ودَرَسَتْ، أو الصامتة مثل: درستِ ودرسنَ ودرسنا. وقد تكون اللواصق الضميرية في غير الفعل الماضي عدمية كما هو الحال في فعل الأمر مثل «قُمْ» فعدم وجود لاصقة ههنا لا ينقض ما قلناه آنفا عن الأفعال، وذلك أن هناك لاصقة تلحق بآخر الفعل وهي لاصقة الصفر التي تميز المخاطب المفرد المذكر من غيره.

وعليه، فإن الذي نعتقده ونراه صوابا، هو أن كل فعل ماض ينتهي بلاصقة ضميرية على النحو التالي:

لواصق ضميرية حركية (أو مبدوءة بعنصر حركي)		لواصق ضميرية صامتة	
١ ـ فعل	fa‘al (a)	١ ـ فعلت	fa‘al (tu)
٢ ـ فعلا	fa‘al (ā)	٢ ـ فعلت	fa‘al (ta)
٣ ـ فعلوا	fa‘al (ū)	٣ ـ فعلت	fa‘al (ti)
٤ ـ فعلت	fa‘al (at)	٤ ـ فعلن	fa‘al (na)
٥ ـ فعلتا	fa‘al (atā)	٥ ـ فعلنا	fa‘al (nā)

---

(٥٦) ابن مضاء، *الرد على النحاة*، ص ٨٣.

فكل صيغة تنتهي كما هو واضح بلاصقة ضميرية، هي تلك المحصورة بين قوسين صغيرين، وهي حركية في القسم «ا»، وصامتة في القسم «ب.» وهذه حقيقة أكدها علماء الساميات، قال موسكاتي Moscati (٥٧): «التصريف الفعلي السامي حاصل عن طريق سوابق ولواحق شخصية من أصل ضميري على الأرجح.» وقد خصّص تصريف السابقة في اللغات السامية الغربية للدلالة على الحدث غير المكتمل، في مقابل تصريف اللاحقة الذي طور لأجل التعبير عن الحدث المكتمل. (٥٨)

ومما يعزز هذا الذي نذهب إليه، هو أن الأشكال الفعلية كما يقرر علماء الساميات، أشكال اسمية في الأصل، (٥٩) أو مأخوذة من الأصل الذي يكون الأساس المشترك للاسم والفعل. (٦٠) فالماضي في معظم أشكاله كما يرى وليم رايت Wright مكون من عنصر اسمي وعنصر ضميري، كانا يشكلان معا جملة ثم أخذت تذوي هذه الجملة تدريجيا حتى انتهى بها الأمر إلى كلمة واحدة. (٦١) ويرى أنه من الممكن أن تكون الفتحة الأخيرة في «فَعَلَ: (fa‘ala)» ترخيما أو اختزالا لعنصر ضميري، مثلها مثل العنصر الضميري: تُ: (tu) وتَ: (ta) ونَ: (٦٢) (na). أما اوليري O'Leary فقد قال بشأنها: (٦٣) «مما تنبغي ملاحظته أن الفتحة الأخيرة (–a) للفعل التام لاحقة شخصية مثل التاء (ta) تماما.»

وتتضح لنا ضميرية (–a ، –at) من خلال كلام بروكلمان على تصريف الماضي في الساميات قال: (٦٤) «يتصرف الماضي بالنهايات الآتية: للغائب المذكر المفرد (–a) التي

---

(٥٧) Moscati et al., *Introduction*, p. 137.

(٥٨) Ibid., p. 134.

(٥٩) W. Wright, *Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages* (Amsterdam: Phillo Press, 1969), p. 164.

(٦٠) بروكلمان، فقه، ص ١٠٩.

(٦١) Wright, *Lectures*, p. 178.

(٦٢) Ibid., p. 165.

(٦٣) O'Leary, *Comparative Grammar*, p. 229.

(٦٤) بروكلمان، فقه، ص ١١٨.

سقطت حسب القوانين الصوتية في العبرية والآرامية، ولا توجد إلا قبل ضمائر النصب، وللغائبة المؤنثة (at-) التي تصير قبل الضمير المتصل في الآرامية العبرية: (aṯ) وهي في العبرية ـ الفنيقية (ā-) (٦٥) قياسا على الاسم... وللمخاطب المذكر المفرد (tā) (٦٦) في العبرية وآرامية العهد القديم... وقد قصرت في اللغة العربية إلى (ta). وللمخاطبة المؤنثة (tī) (٦٧) وتبقى في العبرية كما هي أحيانا في آخر الفعل غير المتصل بشيء، ودائما ـ كما في الآرامية ـ قبل ضمائر النصب... وفي العربية تقصر إلى (ti) في معظم الأحوال. وللمتكلم المفرد في العربية (tu)... وفي الجمع تنتهي صيغة الغائبين بالنهاية (ū-)... وتنتهي صيغة جمع الغائبات أصلا بالنهاية (ā)... وفي العربية عوضت (ā) قياسا على المضارع بالنهاية (na). »

لقد عامل بروكلمان كما رأينا اللاصقتين (a-) و (at-) من حيث الوظيفة التي تقومان بها معاملة بقية اللواصق الضميرية، فإذا كنا نعد ما يسمى بتاء الفاعل تُ. تَ. تِ ونون النسوة «نَ» وألف الاثنين (ا) وواو الجماعة (و) ضمائر، فإن (a-) و (at-) ينبغي عدها ضمائر كذلك. ما دامت تقوم بالوظيفة النحوية نفسها ألا وهي الإشارة إلى الشخص والعدد والجنس أيضا.

ولعل مما يعزز القول بضميرية هذين العنصرين مقابلة الماضي بالمضارع. فزوائد المضارع، أو ما يعرف في الاصطلاح بـ«أحرف المضارعة» إن هي إلا بقايا ضمائر أو ضمائر مختزلة، فالهمزة في «أفعل» بقية «أنا،» والتاء في «تفعل» بقية «أنت،» والنون في «نفعل» بقية نحن. وقد اقترب الرضيُّ كثيرا من فهم حقيقة هذه الزوائد، فقد ذهب إلى أن الضمير إنما

---

(٦٥) يرى وليم رايت أن اللاحقة (at-) قد مرت في تطورها إلى (a-) بالمراحل التالية: (at ⟶ ath ⟶ ah ⟶ -ā)
انظر: .Wright, *Lectures*, p. 167

(٦٦) يأخذ بروكلمان هنا بوجهة نظر نولدكة Noeldeke ولكن يرى وليم رايت أن حركة اللاحقة قصيرة في الأصل أي هي (ta). وأن إطالة الحركة هنا راجع إلى النبر، وإلى محاولة تمييز هذا الشكل من ذلك المماثل له كثيرا الذي للمفردة الغائبة في السريانية. انظر: .Wright, *Lectures*, p. 172

(٦٧) هنا يأخذ بروكلمان أيضا بوجهة نظر نولدكة، في حين يرى وليم رايت أن الحركة قصيرة في الأصل، وأن طول الحركة ناشيء عن تحويل النبر. انظر: .Wright, *Lectures*, p. 173

استتر في «أُفْعَلُ» و«نَفْعَلُ» لأن «أفعل» مشعر بأن فاعله «أنا، » و«نفعل» مشعر بنحن، الهمزة بالهمزة والنون بالنون. »(٦٨) وإذا كانت كل واحدة من الهمزة والنون والتاء ضميرا مختزلا، فكذلك ينبغي أن تكون ياء «يفعل. » وهي وإن كان أصلها يكتنفه الغموض فإنها لا تخرج عن كونها ضميرا مختزلا كبقية أحرف المضارعة. قال وليم رايت(٦٩): « . . . ولكن من المؤكد أن السابق (ya) يتطلب بعض التفسير، وإذا كان ذلك كذلك، فأي تفسير أكثر احتمالا من كونها ضميرية في طبيعتها؟» وقد أفتى بضميريتها هي وبقية أحرف المضارعة كل من برجشتراسر وهنري فليش، قال الأول:(٧٠) «فالحروف الزوائد في المضارع من الضمائر أيضا» وقال الآخر:(٧١) «أما غير التام فيدل على الشخص بسوابق قصيرة (مأخوذة أيضا من الضمائر الشخصية المنفصلة، مطابقة) ويكون تحديد النوع والعدد بوساطة لواحق معينة. » وليست التاء في «تَفْعَل» إلا التاء في «فَعَلْتَ. » وهذه السابقة اللاحقة هي العنصر الأساسي للضمير «أنت. »(٧٢)

وعليه، فسابقة المضارع ولاحقة الماضي إذًا ما هما إلا لاصقة واحدة ولاحقة الماضي «فَعَلْتِ» تقابلها في المضارع التاء مع الكسرة الطويلة في «تفعلين. » والهمزة في «أفعل» تقابلها التاء في «فعلتُ» وههنا نجد أنفسنا أمام تباين كبير بين سابقة المضارع ولاحقة الماضي. غير أنه بالإمكان ردهما إلى أصل واحد، ذلك أن أصل «فعلتُ» هو «فعلكُ»، يعني أن تاء المتكلم أصلها الكاف(٧٣) التي هي عنصر أساسي في ضمير المتكلم المفرد المنفصل في الأكدية ʼanākū ، وفي العبرية ʼānôkhî ،(٧٤) وفي الأوغريتية ʼank.(٧٥) وضمير الرفع المتصل

---

(٦٨) الرضي، شرح *الكافية*، مج٢، ص ٤١٤.

(٦٩) Wright, *Lectures*, p. 179.

(٧٠) جوتلف برجشتراسر، *التطور النحوي للغة العربية*، إخراج وتصحيح وتعليق رمضان عبدالتواب (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ والرياض: مكتبة الرفاعي، ١٩٨٢م)، ص ٧٥.

(٧١) فليش، *العربية الفصحى*، ص ١٣٠.

(٧٢) Wright, *Lectures*, p. 185.

(٧٣) بروكلمان، فقه، ص ١١٨.

(٧٤) Wright, *Lectures*, p. 175.

(٧٥) Moscati, *et al. Introduction*, p. 102.

في الأكدية هو kū ، وكذلك هو في الحبشية أيضا. فالذي حصل هو أن العربية استبدلت التاء بكاف «فعلك» فأصبح «فعلت» قال برجشتراسر: (٧٦) «ويدلنا على ذلك الاحتجاج التالي: لو كانت التاء هي الأصل لكنا نضطر أن نفترض أنها قلبت كافا في بعض اللغات السامية، بغير علّة ظاهرة مفهومة، وبالعكس إذا كانت الكاف هي الأصل، فهمنا سبب إبدالها تاء بسهولة وهو أن التاء موجودة في المخاطب، فأدخلوها إلى المتكلم أيضا، على قياس المخاطب.»

وبهذا الذي قدمناه يتضح لنا تماما أن سابقة المضارع «أفعل» ولاحقة الماضي «فعلتُ» وإن كانتا مختلفتين فإنهما ترجعان إلى أصل واحد، أي يرجعان إلى الضمير نفسه فلم لا تكون سابقة «يفعل» ولاحقة «فَعَلَ» كذلك أسوة بغيرها؟

ولقد ذهب بعض المستشرقين بالفعل إلى أن سابقة المضارع «يفعل» هي لاحقة الماضي «فَعَلَ» نفسها. (٧٧) وهذا يعني أن أصل «فَعَلَ» هو «فَعَلْ ـ ي fa‘alya . » ومع أن وليم رايت يلحّ على ضميرية لاحقة الماضي «فَعَلَ» الذي هو على الأرجح اختصار لِـ«فَعَلْ ـ يَ»(٧٨) فإنه قد توقف بالنسبة لأصل هذه اللاحقة، واعترف بجهله بشأن اشتقاقها. (٧٩) وإذا كان معظم المستشرقين يؤكدون ضميرية اللاحقة (a–) فإن منهم من عدها مجرد علامة تطابق، قال برجشتراسر: (٨٠) «فإن قال قائل: فإذن ماذا تكون الفتحة في «فَعَلَ»، والتاء في «فَعَلَتْ» و«فعلتا»، والفتحة الممدودة فيها وفي «فعلا،» والضمة الممدودة في «فعلوا» والنون في «فَعَلْنَ»؟ قلنا له: أما الفتحة الانتهائية في «فَعَلَ» *فأصلها مجهول ومعناها غامض*. ومع ذلك يتضح كل الاتضاح أن لا علاقة بينها وبين «هو» أو «هُ.» وأما

---

(٧٦) برجشتراسر، *التطور النحوي*، ص ٧٦.

(٧٧) Wright, *Lectures*, p. 182.

(٧٨) Ibid., p. 165.

(٧٩) Ibid., p. 182.

(٨٠) برجشتراسر، *التطور النحوي*، ص ص ٨٠ ـ ٨١.

سائر الحروف المذكورة فبعضها علامة للمؤنث، وبعضها علامة للتثنية، وبعضها علامة للجمع. *وليس فيها ضمير.*»

وسواء قلنا إن هذه اللواحق ضمائر أو إنها مجرد علامات تطابق، فإن هذا يعني بكل وضوح أنها عبارة عن عناصر أجنبية عن الفعل ألحقت به لتأدية وظيفة ما، فليست من بنية الفعل في شيء البتة.

بيد أننا لا نتفق وبرجشتراسر في أن اللواحق في «فَعَلْنَ» و«فعلوا» و«فعلا» و«فعلتا» ليست ضمائر، لأن هذا سيضطرنا إلى تقدير ضمائر غيرها، ونحن في غنى عن هذا كله، وإذا حكمنا على هذه بأنها ضمائر فينبغي لنا أن نحكم بضميرية اللاحقة (a–) في نهاية «فَعَلَ» ومقابلها المؤنث (at–) وإلا فإن التفريق بين هذه اللواحق سيكون تحكما صرفا واعتباطا محضا.

وأما الجهل بشأن الأصل الاشتقاقي للسابقة (يَـ ya) واللاحقة (a–) التي يغلب على الظن أنها اختصار للسابقة (ya) فينبغي له ألا يدفعنا إلى التشكيك في كونها لاحقة ضميرية أجنبية عن مادة الفعل، فجهلنا بأصلها لا يقدح في ضميريتها، فليس بمستنكر أن تكون بعض الأصول خفية عنا غير بادية الصفحة لنا لبعدها في الزمان عنا، فالمعروف أن الضمائر تعد من أقدم عناصر اللغة، وأنها ترجع إلى أقدم مراحل تكونها، ومن ثم كانت من العناصر المهمة التي يستدل بها على القرابة اللغوية بين اللغات. فليس بمستغرب أن تتعرض عبر تاريخها الطويل لاختزال شديد في مادتها انتهى بها الأمر إلى أن أصبحت مجرد رموز جبرية، بحيث يكون من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل علينا تعقب تاريخها وتعرف المراحل التي مرّت بها، قال ڤندريس في هذا المعنى:(٨١) «ولعله من العبث أن نحاول البحث عن الصيغة والدلالة البدائيتين لعلامة الإسناد في المتكلم الجمع أو مفعول الأداة أو عن لاحقة الفعل الدال على الابتداء فالاستمرار أو الاسم المجرد. ولكن يمكن التأكيد بأن هذه

---

(٨١) ڤندريس، *اللغة*، ص ٢٢٤.

العناصر التصريفية نتجت عن امتداد قياسي لكلمات قديمة مستقلة، بعد أن شوهت تشويها قليلا أو كثيرا، ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية.» وقديما قال سيبويه(٨٢): «فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى.» فإذا كان هذا ما يحصل بالنسبة للكلمات المعجمية فما بالك بالكلمات القواعدية التي هي تجريدات لغوية خالصة يرجع تاريخها إلى أقدم مراحل تكون اللغة؟

وبعد هذا الذي قدمناه نقول إننا نميل إلى الاعتقاد بأن سوابق المضارع ولواحق الماضي ما هي إلا صنف واحد من اللواصق، تؤدي وظيفة واحدة، تكون سابقة تارة ولاحقة تارة أخرى، يحكمها ويوجه حركتها الموقعية قانون عام هو ذاك المعروف في الدراسة اللغوية الحديثة بقانون «تثبيت اللاصقة affix hopping rule»(٨٣) مهمته تثبت اللاصقة في المكان المناسب وبالشكل المناسب أيضا.

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن الفعل الماضي لا يوجد في الاستعمال إلا في صورة مركب من عنصرين، عنصر فعلي وآخر ضميري، وأننا إذا ما حلّلنا أفعالا مثل «دَرَسَ» و«دَرَسْتُ»... لوجدنا أنها تتكون من عنصر فعلي هو «فَعَلْ» وآخر ضميري هو الفتحة القصيرة في آخر الأول، والمقطع «تُ» في آخر الثاني. ولا يهمنا بعد ذلك ما إذا كان هذا الأصل الفعلي منقولا عن أصل اسمي كما يرى وليم رايت،(٨٤) أو عن الأصل المشترك للاسم، والفعل كما يرى بروكلمان،(٨٥) إنما يهمنا أن التحليل يظهر لنا العنصر الفعلي ـ الذي يمثل الماضي مجردا من أية لواصق ـ مبنيا على السكون دائما وأبدا. وهذا يتفق وما قرره النحاة من أن الأصل في الأفعال هو البناء، وأن الأصل في البناء هو السكون، وعليه فإن نقاط الخلاف المهمة مع النحاة تتركز حول نقطتين:

---

(٨٢) سيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص ١٠٢.

(٨٣) F. Palmer, *Grammar*, 2nd ed. (Penguin books, 1984), p. 156.

(٨٤) Wright, *Lectures*, p. 165.

(٨٥) بروكلمان، فقه، ص ١٠٩.

ا ـ عدم اعترافهم باللاحقتين (a–) و (at–) بوصفهما لواحق ضميرية على قدم المساواة مع اللواحق الضميرية الأخرى.

ب ـ والأخرى مبنية على الأولى وهي القول بأن الماضي المجرد مبني على الفتح.

فبالنسبة إلى النقطة الأولى، لم يفطن القدماء إلى أن هناك لاحقة شخصية في نهاية «فَعَلَ» تدل على الشخص والعدد والجنس وأما بالنسبة للمقابل المؤنث للاحقة (a–) وهو (at–) فقد اعتقدوا أن كل ما أضيف هو التاء الساكنة من أجل الدلالة على تأنيث الفاعل.(٨٦) وعدوها علامة مميزة للماضي. قال السيوطي(٨٧) «وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، واستغناء الأمر بياء المخاطبة، والاسم والحرف بالتاء المتحركة.» ولما كان الغرض من هذه التاء هو الإيذان بأن الفعل لمؤنث ـ كما يرون ـ كان حقها أن تتصل بالفاعل لا الفعل. ولكنها لحقت بالفعل دون الفاعل «للاتصال الذي بين الفعل، وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل، وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل... فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله، مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر.»(٨٨)

وأما عن سكون هذه التاء، فقد ذهبوا في تفسيرهم مذاهب شتى، فالبصريون ومن ذهب مذهبهم يعللون ذلك بأنها حرف جاء لمعنى وهو الفرق بين التاء اللاحقة للأفعال والتاء اللاحقة للأسماء. قال الرضي:(٨٩) «وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته، لأنها كالحرف الأخير مما تلحقه وبحركة تلك على إعراب ما وليته.» وقيل إنها سكنت لثقل الفعل.(٩٠)

---

(٨٦) ابن يعيش، *شرح المفصل*، مج٧، ص ٣.

(٨٧) السيوطي، *همع الهوامع*، مج١، ص ١٥.

(٨٨) الرضي الأستراباذي، *شرح الرضي*، مج٤، ص ٤٧٩.

(٨٩) الرضي الأستراباذي، *شرح الرضي*، مج٤، ص ٩.

(٩٠) الرضي الأستراباذي، *شرح الرضي*، مج٤، ص ٤٨٠.

وأما الكوفيون فقد اختلفوا بشأنها، فالكسائي يرى أنها سكنت للتمييز بينها وبين الضمائر التائية الأخرى، «لأنه لم يبق لها شيء من الحركات، وذلك أن الضمة لتاء المتكلم. . . والفتحة لتاء المخاطب. . . والكسرة لتاء المخاطبة. . . فلما فرقت هذه الحركات على هذه الثلاث التاءات، بقيت تاء الأنثى الغائبة لاحظَّ لها في الحركات، وكرهوا أن يفتحوها فتلتبس بتاء المخاطب، وأن يضموها فتلتبس بتاء المتكلم، وأن يكسروها فتلتبس بتاء المخاطبة.»(٩١) فكان ترك العلامة لهذه التاء علامة.

وأما الفراء فقد ذهب إلى أنها إنما سكنت لكثرة الحركات.(٩٢) ولقد قضوا بحرفية هذه اللاحقة، واعتلوا لذلك بعلل لا تثبت عند الفحص، ولا تصح عند الاختبار، وذلك أن اللاحقة (at-) في مثل «دَرَسَتْ» ما هي إلا اللاحقة (a-) في آخر «دَرَسَ darasa» زيدت عليها التاء للتأنيث، وإذا كنا نعد الفتحة الطويلة في آخر «درسا darasā» ضميرا، فإن النظرة الوصفية والواقع اللغوي يوجبان عد الفتحة القصيرة في آخر «دَرَسَ darasa» ضميرا هي الأخرى، إذ الوظيفة واحدة. ولا فرق بينهما إلا في الكمية فقط. ولقد اقترب بعضهم كثيرا من فهم حقيقة الأمر ههنا فذهب إلى أن المقدر في مثل: «دَرَسَ ودَرَسَتْ» ينبغي أن يكون أقل من الألف، نصفه أو ثلثه، وذلك من قبل أن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقل من ضمير المثنى.(٩٣) ولكن لم التقدير؟ أليست الفتحة الطويلة (الألف) عندهم تقدر بحركتين قصيرتين؟ قال القسطلاني:(٩٤) «ووزن الحركة في التحقيق نصف الحرف المتولد عنها» فإذا كان المقدر ينبغي أن يكون نصف الألف. فلم لا نقول إن الفتحة الأخيرة هي ضمير الغائب المفرد المذكر، ما دامت الفتحة القصيرة تقدر بنصف الطويلة، أي الألف؟

---

(٩١) أبوبكر محمد بن القاسم بن الأنباري، *المذكر والمؤنث*، تحقيق عبدالخالق عضيمة (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨١م)، مج١، ص ٢٠٨.

(٩٢) ابن الأنباري، *المذكر والمؤنث*، مج١، ص ٢٠٨.

(٩٣) الرضي الأستراباذي، *شرح الرضي*، مج٢، ص ٤١٤.

(٩٤) شهاب الدين أحمد القسطلاني، *لطائف الإشارات لفنون القراءات*، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان وعبدالصبور شاهين (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٢م)، مج١، ص ١٨٧.

إن النظرة الوصفية تقضي بكون (at–) ضميرا، لأنها المقابل المؤنث للاحقة المذكر (a–) وإننا نعلم علم اليقين أن قولنا هذا سيبدو غريبا جدا، ومن الصعب تقبله من قبل معظم الدارسين وذلك بسبب صعوبة تجردنا عما اعتدنا عليه من أفكار ومفاهيم، قال بلومفيلد Bloomfield (٩٥): «كثير من الناس يجدون صعوبة في دراسة اللغة في البداية، ليس في فهم المناهج أو النتائج (التي هي بسيطة إلى حد كاف) ولكن الصعوبة هي في التجرد من الأفكار السابقة التي فرضت علينا من قبل التعليم المدرسي المألوف.»

بقي أن نقول إننا لسنا بدعا من اللغويين والنحاة في هذا الذي نذهب إليه، فقد نادى به بعضهم، فقد ذكر السيوطي أن من النحاة من ذهب إلى أن اللاحقة (at–) في مثل «دَرَسَتْ هند» ضمير، وليست حرفا دالا على تأنيث الفاعل، وذلك كأبي علي الحسن بن حمدون الأسدي المعروف بـ«الجلولي»(٩٦) وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه. ولكن الذي يؤخذ على الجلولي أنه حكم لـ (at–) بالاسمية دون مقابلها المذكر، أي اللاحقة (a–).

ثم ما بال النظام قد اضطرب بالنسبة لضمائر الغيبة المفردة بنوعيها ولم يضطرب بالنسبة للمخاطب بنوعيه؛ ضَرَبْتَ وضربتما. وضَرَبْتِ وضربتما؟ إن هذا التخلخل والاضطراب بالنسبة لضمائر الغيبة يرجع في الحقيقة إلى أن ضمائر الخطاب والتكلم لا تليها الأسماء الظاهرة الخاصة بتلك الضمائر، في حين نجدها تظهر بعد ضمائر الغيبة، فنقول: خرج زيد، وخرجت هند. قال سيبويه: (٩٧) «وإذا قلت: ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك فليس في الفعل إضمار. . . وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث، لأنها ليست علامة كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم.»

لقد حمل سيبويه اللاحقة (at–) الفعلية على اللاحقة (at–) الاسمية، ولما كانت حرفا في الاسم لا ضميرا، حكم عليها بالحرفية في الفعل أيضا. ولكن هذا فيه شيء من

---

(٩٥) L. Bloomfield. *Language*, 12th ed. (London: George Allen and Unwin, 1973), p.3.

(٩٦) السيوطي، *همع الهوامع*، مج٦، ص ٦٤.

(٩٧) سيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص ٣٨.

التحكم، ذلك أن هناك كثيرا من اللواصق تقوم بوظيفة مزدوجة، فتكون لاصقة ضميرية في قطاع الأفعال، ولاصقة حرفية، أي مجرد علامة تطابق في قطاع الأسماء، فمثلا الضمة الطويلة (ū) في «أنتم تدرسون» تعد لاصقة ضميرية، ولكنها في «أنتم مدرّسون» لاصقة حرفية، كذلك بالنسبة للفتحة الطويلة (ā) هي لاصقة ضميرية في: أنتما تدرسان، ولكنها لاصقة حرفية في: أنتما مدرّسان. فلم لا تكون (at–) في مثل «دَرَسَتْ» لاصقة ضميرية، وفي «طلحة» لاصقة حرفية، أسوة بغيرها؟

ولكنهم أصروا على القول بحرفيتها في الفعل أيضا. قال ابن يعيش:⁽⁹⁸⁾ «والذي يدل أنها ليست اسما أشياء. منها أنك تقول: هند ضربت جاريتها. فترفع الجارية بأنها فاعلة، ولو كانت التاء اسما لم يجز رفع الاسم الظاهر، لأن الفعل لا يرفع فاعلين: أحدهما مضمر والآخر ظاهر. ومنها أنها لو كانت اسما لكنت إذا قلت: قامت هند، فقد قدمت المضمر على المظهر، وذلك لا يجوز. ومنها أنك تقول في التثنية: قامتا فتجمع بين التاء وضمير التثنية، فيلزم من ذلك أن يكون الفعل خبرا عن ثلاثة من غير اشتراك. فإذا لا فرق بين قولك: قامت هند، وهند قامت: في كون التاء حرفا.»

فالدليل المباشر على حرفية اللاصقة (at–) عندهم هو مجيء الاسم الظاهر بعدها نحو: خرجت هند. فلو كانت ضميرا، للزم أن يكون للفعل فاعلان، وهذا لا يجوز عرفا البتة.

وتحقيق القول في هذا، أنه لم يجز مجيء الاسم الظاهر البتة بعد لاصقة المتكلم في مثل: دَرَسْتُ ودرسنا، من قبل أن المتكلم في غاية الوضوح والبيان، فضمير المتكلم أعرف المعارف، لأن المتكلم لا يوهمك غيره. والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة، ومن ثم كانت اللواصق الضميرية للمتكلم والمخاطب بنوعيه غير محتاجة إلى ما يبينها، ويوضحها لأنها واضحة بذاتها، والواضح لا يوضح لأنه سيكون إذ ذاك من باب تحصيل الحاصل. قال النحاس:⁽⁹⁹⁾ «ولا يقال كلمتك زيدا. ولا كلمتني زيدا، لأن المخاطَب والمخاطِب لا

---

(٩٨) ابن يعيش، *شرح المفصل*، مج٣، ص ٨٨.

(٩٩) النحاس، *إعراب القرآن*، مج٢، ص ٤١٤.

يحتاجان إلى تبيين.» ولكن الأمر مع ضمائر الغيبة مختلف تماما، فكل ما نعرفه عن طريق اللاحقة (a-) و (at-) في مثل «دَرَسَ» و«دَرَسَتْ» هو أن الفعل مسند إلى مفرد مذكر غائب في الأولى، وإلى مفردة مؤنثة غائبة في الثانية. ولكن أي غائب وأية غائبة؟ لا تقدم لنا هذه اللواصق أية معلومات عنه، بل تسند الفعل إلى مطلق غائب مذكر، ومطلق غائبة مؤنثة، مفرد ومفردة يصدقان على كل غائب وغائبة. فلتوضيح المسند إليه، ولحصول الفائدة من الكلام، كان لابد من إزالة الإبهام والعموم الذي يكتنف ضمير الغيبة ههنا، ويتحقق ذلك بالإتيان بالاسم الظاهر لإخراج الضمير من دائرة العموم المطلق إلى دائرة التخصيص والتحديد الدقيق، ومن هنا فقد اشترط النحاة وجوب تقدم اسم ظاهر على ضمير الغيبة. قال ابن الحاجب:[١٠٠] سرّ كون الضمائر الغائبة لا تعود إلّا على متقدم الذكر لفظا أو معنى أو حكما أن الضمائر ملبسة باعتبار حقائق مدلولها، لصحة إطلاقها على المختلفات؟ لأنك إذا قلت: «قاموا» وما أشبهه احتمل الزيدين والعمرين والمسلمين والمشركين، فأرادوا أن لا يعيدوها إلا على ما تقدّم ذكره رفعا لهذا الالتباس.» فالمرجع المتقدم الغاية منه التوضيح والتفسير، تماما كما تفعل اللغة مع سائر المبهمات كاسم الإشارة و«أي» حيث تعمد اللغة إلى توضيحهما بالمعرف بـ«الـ» نحو: قرأت هذا الكتاب، ورأيت هذه الصورة، ويأيها الرجل ويأيتها المرأة. . . غير أن الأمر مع اسم الإشارة وأي مختلف نوعا، فهذه توضح بالمعرف بأل الجنسية. ولا يكون الموضح إلا تاليا لها، أما ضمائر الغيبة فتوضح بالمعرف «بأل، وبالأعلام والأسماء عامة لأن الغرض من ذلك ليس الدلالة على الجنس بل على شخص المسند إليه، ولهذا يؤتى بالاسم الظاهر الموضّح، ثم إن الموضح ههنا قد يكون سابقا نحو: زيد درس، وهند درست، وقد يكون تاليا وهو الأكثر نحو: درس زيد، ودرست هند، غير أن هذا يصطدم بالقاعدة التي تقول: لا يجوز الإضمار قبل الذكر، وهذا في الحقيقة حكم معياري، لا يصدق على الواقع اللغوي، ثم إن إجماع النحاة بعد هذا وذاك ليس حجة على من خالفهم.[١٠١] فقد عاد الضمير على متأخر في أبواب كثيرة مثل باب: نعم وبئس وباب

---

(١٠٠) أبو عمرو عثمان بن الحاجب، *الأمالي النحوية*، تحقيق هادي حسن حمودي، ط١ (بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م)، مج٤، ص ٧٤.

(١٠١) ابن جني، *الخصائص*، مج٢، ص ٣٢٦.

«ربّ» وفي ضمير الشأن والقصة، وفي باب التنازع على رأي البصريين.(١٠٢) وأكثر من ذلك فقد لا يكون لضمير الغيبة موضّح البتة، متقدم ولا متأخر، وعندها يقوم السياق. أو المقام بدور الموضح والمبين للضمير، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾. فالضمير قد عاد في هاتين الآيتين وأمثالهما على معلوم قد تقرر في النفوس، وعود الضمير إلى معلوم قد تقرر في النفس وارتفع فيه اللبس جائز.(١٠٣) فإذا جاز أن يأتي الضمير بغير موضح مذكور فأن يأتي بموضح متأخر هو من باب أولى.

أسلوب «أكلوني البراغيث»(١٠٤)

وإذا كان ضمير الغيبة يقتضي في الأصل موضحا ومبينا، فقد كان ينبغي لنا أن نقول في مثل: درس زيد، ودرست هند عند إسناد الفعل إلى مثنى أو مجموع: درسا الزيدان، ودرستا الهندان، ودرسوا الزيدون، ودرسن الهندات، بناء على قاعدة مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وهذا في الحقيقة هو عين ما فعلته اللغة في مراحلها الأولى، وهذا الأسلوب يعرف في الاصطلاح بـ«أكلوني البراغيث.» والدليل على هذا الذي نزعمه هو مقابلة العربية بأخواتها الساميات، فمثل هذه المقابلة تبين بوضوح أن أسلوب أكلوني البراغيث هو الأسلوب الأولي، قال الدكتور رمضان عبدالتواب:(١٠٥) «غير أن مقارنة اللغات السامية، أخوات العربية تؤدي إلى معرفة أن الأصل في تلك اللغات، أن يلحق الفعل علامة(١٠٦)

---

(١٠٢) حول ضمير الغيبة وأنواعه بحسب المرجع انظر: ابن الشجري، *الأمالي*، مج٢، ص ٣٣٨.

(١٠٣) ابن الشجري، *الأمالي*، مج٢، ص ٢٠٧.

(١٠٤) قال السيرافي: «وقد كان الوجه على تقدم علامة الجماعة أن يقال: «أكلتني البراغيث» لأن ضمير ما لا يعقل من الذكور كضمير الإناث، إلا أنهم جعلوا البراغيث مشبهة بما يعقل حين وصفوها بالأكل، وهو مما يوصف بالقرص كالبقة وشبهه، فأجروها مجرى العقلاء.» وقد رد عليه ابن الشجري بقوله: «والقول عندي أننا لا نحمل قولهم: (أكلوني البراغيث) على الأكل الحقيقي، بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغي، كقولهم أكل فلان جاره، أي ظلمه، وتعدى عليه...». انظر، ابن الشجري، *الأمالي*، مج١، ص ١٣٤.

(١٠٥) رمضان عبدالتواب، *بحوث ومقالات في اللغة* (القاهرة: مكتبة الخانجي؛ والرياض: مكتبة الرفاعي، ١٩٨٢م)، ص ٦٩.

(١٠٦) هذه اللواحق من وجهة نظرنا لواحق ضميرية، وليست مجرد علامات تطابق.

التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثا سواء بسواء.»

وقد احتفظت العربية بأمثلة كثيرة على هذه الظاهرة، تعج بها كتب النحو، ولذلك فلن نذكر سوى مثل واحد من الشعر وآخر من النثر كعينة لهذا الأسلوب، قال الفرزدق:

ولكن ديافيّ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه[١٠٧]

ومما حمل على هذا الأسلوب قوله تعالى[١٠٨]: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾. ومن الحديث الشريف قوله ﷺ:[١٠٩] «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.»

وقد أطلق القدماء على هذا الأسلوب اسم «لغة أكلوني البراغيث» وكان ابن مالك يسميها لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»[١١٠] وقد نسبت إلى بعض قبائل العرب، وهي طيىء أو أزد شنوءة أو بلحارث.[١١١] وقد وصفت بالقلة. قال سيبويه:[١١٢] «وأعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة. وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة. وهي قليلة.» وزاد بعضهم فوصفها بأنها ضعيفة،[١١٣] ورديئة،[١١٤] وما دامت قليلة ورديئة في عرفهم، فإنه لا

---

(١٠٧) سيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص ٤٠.

(١٠٨) سورة الأنبياء، آية ٣.

(١٠٩) جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩م)، مج١، ص٤٠٤.

(١١٠) جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م)، ص ٤٤.

(١١١) ابن هشام، مغني *اللبيب*، مج١، ص ٤٠٤.

(١١٢) سيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص ٤٠.

(١١٣) ابن هشام، مغني *اللبيب*، مج١، ص ٤٠٥.

(١١٤) أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان، *البحر المحيط* (الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، د.ت.)، مج٣، ص ٣٤.

يحسن أن يحمل عليها كلام الله سبحانه، ولا كلام رسوله الكريم، ولذلك فقد حكم سيبويه على «الـذين» من قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ بأنها بدل من واو الجماعة،(١١٥) أي أن الواو في «أسرُّوا» ليست علامة بل هي ضمير ثم أبدل منها، وهذا في رأينا هو الصواب، فليست هذه علامات وإنما هي ضمائر وضحت وفسرت بالأسماء الظاهرة بعدها. ولكن هذا ليس هو رأي سيبويه فيها مطلقا، بل هو فيما جاء منه في القرآن الكريم خاصة، تنزيها لكلام الله أن يحمل على هذه «اللغة القليلة.» ولكن الذين لم يتحرجوا من وقوع هذا الأسلوب في القرآن الكريم، عدوا الواو ههنا علامة للجمع و«الذين» فاعل للفعل «أسرَّ.» ولكن انطلاقا من حكمهم على هذه اللهجة بأنها قليلة ورديئة، فإنهم يذكرون هذا الوجه بوصفه آخر الاحتمالات الإعرابية الممكنة.

وإذا كان جمهور النحاة، قد عدَّ هذا الأسلوب ـ اتباعا لسيبويه ـ قليلا، وحكم عليه بالرداءة، فإنه لم يعدم على أية حال من عدَّه حسنا، وكثيرا في كلام العرب كالسهيلي الذي قال:(١١٦) «ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها. . .» وقال القرطبي في معرض تخريجه للاسم الموصول «الذين» من قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾(١١٧) وأجاز الأخفش الرفع على لغة من قال: «أكلوني البراغيث» وهو حسن. أي تخريج حسن. ووصفها ابن يعيش بالكثرة بقوله:(١١٨) «وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم.»

ومما هو جدير بالذكر، أن هذا الأسلوب الذي يعرف في الاصطلاح بلغة «أكلوني البراغيث» لا يزال حيا في اللهجات الدارجة لبلاد الشام عامة، ففي هذه اللهجات يقال في العادة: أكلوا لِوْلاَدْ، ونَجَحِن البناتْ، ونجحوا لِوْلاَدْ. . . ومذهب الجمهور أن اللواصق

---

(١١٥) سيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص ٤١.

(١١٦) ابن يعيش، شرح *المفصل*، مج٣، ص ٨٨، الحاشية؛ وانظر: أبوحيان، *البحر المحيط*، مج٣، ص ٣٤.

(١١٧) أبوعبدالله محمد بن أحمد القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن* (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥م)، مج١١، ص ٢٦٩.

(١١٨) ابن يعيش، شرح *المفصل*، مج٣، ص ٨٧.

في مثل: جاءا الرجلان، وجاءوا الرجال وجئن النساء، ما هي إلا علامات تطابق وليست ضمائر، وذهب بعضهم إلى أنها ضمائر. قال السيرافي:(١١٩) في قولهم: «أكلوني البراغيث» ثلاثة أوجه: أحدها ما قال سيبويه، وهو أنهم جعلوا الواو علامة تؤذن بالجماعة وليست ضميرا، والثاني: أن تكون «البراغيث» مبتدءًا، و«أكلوني» خبرا مقدما، فالتقدير: البراغيث أكلوني. والثالث: أن تكون الواو ضميرا على شرط التفسير، والبراغيث بدلا منه.» ولكن «المالقي» يصر على أنها علامات تطابق، أي حروف مؤذنة بالتثنية والجمع بنوعيه، وينكر القول بأنها ضمائر، والذي هو مبنى الرأيين الثاني والثالث اللذين ذكرهما السيرافي آنفا. فيقول:(١٢٠) «وكلا المذهبين فاسد، لأنه لو كانت تلك الحروف ضمائر أسماءٍ لكثر النطق بها، كما كثر النطق واستتب مع تقدم الأسماء، وإنما الكثير حذفها مع التأخير وإثباتها مع التقديم.» ويقطع الرضيُّ بحرفيتها كذلك «لئلا يلزم إذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة.»(١٢١)

وأما عن علة المجيء بهذه العلامات ـ على حد قولهم ـ فقد أجاب البطليوسي قائلا:(١٢٢) «ويرى أهل النظر من النحويين أن أصحاب هذه اللغة إنما فعلوا ذلك، لأن في الأسماء أسماء لا تظهر فيها علامة للتثنية، ولا للجمع نحو: «من» و«ما» ألا ترى أنك إذا قلت: قام من في الدار، احتمل أن تريد واحدا، أو اثنين أو جماعة فألحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصا على البيان، ثم حملوا ما لا إشكال فيه على ذلك ليكون الحكم واحدا في جميع الأسماء.»

والذي يصح عندنا أن هذه اللواصق ضمائر لا مجرد علامات تطابق. والمطابقة بين ضمائر الغيبة والأسماء المفسرة أو الموضحة لها هو الأصل كما أسلفنا. فما يعرف الاصطلاح **بلهجة «أكلوني البراغيث» يمثل ـ في رأينا ـ الأسلوب الأولي الأصيل. إن هذا الاستعمال**

---

(١١٩) ابن الشجري، *الأمالي*، مج١، ص ١٣٤.

(١٢٠) أحمد بن عبدالنور المالقي، *وصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، ط٢ (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م)، ص١١٢.

(١٢١) الرضي الأستراباذي، شرح *الرضي*، مج٤، ص ٤٨١.

(١٢٢) البطليوسي، *إصلاح الخلل*، ص ٣٨.

اللغوي يمثل في الحقيقة مرحلة تاريخية من حياة هذه اللغة، هي المرحلة الأولى، ولكن العربية قد تخطت هذه المرحلة وتجاوزتها في مراحل تالية من تاريخ حياتها، غير أن بقاياها ظلت حية عند بعض القبائل العربية. وذلك لأن الأساليب اللغوية في تطور مستمر. وهذه نقطة مهمة يجب أن نتذكرها دائما و«أن نتقبل حقائق التغير اللغوي التي تقول: إن اللغة يصيبها التغير في الصوت والنحو والمفردات.»(١٢٣) فالذي حصل هو أن العربية أخذت - من باب السهولة والتيسير- تكتفي بتثنية المفسر وجمعه، ومن ثم أبقت على الضمائر مفردة إذا ما تلاها المفسر، لأن المفرد أدل على الجنس من المثنى والجمع، فالواحد مترجم عن الجميع وليس الجميع بمترجم عن الواحد، زد على ذلك أن المفرد أخصر من غيره. والخلط والاضطراب الذي وقع فيه النحاة ناجم عن نظرتهم إلى هذا الأسلوب نظرة وصفية، فرأوه كأنه قرين وند للأسلوب المتعارف عليه والمشهور في الاستعمال، وبطبيعة الحال لا وجه للمقارنة بين هذين من حيث الأفضلية والأحسنية، ومن هنا كان وصفهم لهذا الأسلوب بالقلة والرداءة. ولكننا ننظر إلى ما يسمى بلهجة «أكلوني البراغيث» على أنه الأسلوب الجد أو الأب الأكبر لهذا الأسلوب المتداول المعروف، إن هذا الأسلوب المعروف والمشهور يعد في رأينا امتدادا وتطويرا لذاك، فلهجة «أكلوني البراغيث» تمثل مرحلة تاريخية متقدمة. فلا يجوز أن نقرنها بالاستعمال الحالي، ومن ثم لا يجوز في رأينا، كما لا يجوز علميا أن نطلق على هذا الأسلوب أو ذاك أنه رديء أو ضعيف. «ففي اللغات لا توجد لغة أفضل أو أسوأ من الأخرى، وإنما توجد لغات مختلفة فحسب، ومع ذلك يمضي الناس في الحديث عن ذلك كأنهم في سباق لغوي لا يملّون منه.»(١٢٤)

إن لهجة «أكلوني البراغيث» هي الأصل، والأسلوب الحالي هو الفرع الذي تطور وتفرع منه، ولكن هذا التطور لم يكن يسير بالسرعة نفسها عند جميع القبائل العربية، فلا ننتظر من القبائل النائية والمنعزلة القابعة في قلب الصحراء أن يكون تطور لهجاتها مماثلا في سرعته للقبائل الأخرى، ومع ذلك فإن لهجاتها تتطور ولكن التطور هنا سيكون طبيعيا بطيئا

---

(١٢٣) ديفيد كريستال، *التعريف بعلم اللغة*، ترجمة حلمي خليل، ط١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ص ٦٢.

(١٢٤) كريستال، *التعريف*، ص ٥٧.

بالقياس إلى لهجات القبائل الأخرى التي توافرت لها عناصر الاحتكاك اللغوي بغيرها، والتي قد قطعت شوطا لا بأس به من التقدم والرقي الحضاري، فلا شيء أدعى إلى سرعة التطور من الاحتكاك والتفاعل. ومع ذلك فإن التطور اللغوي لا يتم جملة واحدة، فيقضي على القديم ويعفّي على آثاره بين عشية وضحاها. فالأمر يتطلب وقتا، ولابد أن تبقى بعض الجيوب اللغوية تقاوم التطور، فتبقى ماثلة، حية، في غير عصرها، كشواهد على المراحل التاريخية السابقة من حياة اللغة، وهو ما يعرف بالأصول المرفوضة، أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة.»(١٢٥) وبهذا نفسر كثرة هذا الأسلوب النسبية في لهجات القبائل البدوية كطيىء وأزد شنوءة أو بلحارث، وذلك بسبب بطء وتدرج التطور اللغوي في لهجاتها، وعلى العكس من ذلك قلة شواهده وآثاره في لهجات القبائل المتحضرة كقريش التي نزل القرآن الكريم بلهجتها. ووجود شواهد وآثار عليه في القرآن الكريم والحديث الشريف يدل على أن هذا التطور قد أخذ يشق طريقه مع بزوغ فجر الإسلام وقبله بفترة زمنية ليست بعيدة.

وليس أدل على تطور الأساليب اللغوية من ميل بعض العرب إلى الاكتفاء بتأنيث المفسر أي الاسم، عن تأنيث الضمير نفسه، قال سيبويه: (١٢٦) «وقال بعض العرب: قال فلانة». وقد عد ابن كيسان ذلك مقيسا. (١٢٧)

إننا إذا ما قابلنا بين لهجة «أكلوني البراغيث» والأسلوب الحالي المشهور سنجد الفرق شاسعا والتفاوت كبيرا، ونجد بالتالي العذر للقدماء في وصفهم لما يعرف بلهجة «أكلوني البراغيث» بالقلة والرداءة والضعف، فليس ثمة شك في أن الاستعمال المشهور أخف وأيسر، ولكننا يجب أن نضع في اعتبارنا أننا إذا ما أجرينا مثل هذه المقابلة والموازنة أننا إنما نقابل بين جيلين من الأساليب اللغوية، بين مستويين يمثلان مرحلتين مختلفتين من مراحل

---

(١٢٥) رمضان عبدالتواب، *لحن العامة والتطور اللغوي* (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٧م)، ص ٣٧٦.

(١٢٦) سيبويه، *الكتاب*، مج٢، ص ٣٨.

(١٢٧) السيوطي، همع *الهوامع*، مج٦، ص ٦٥.

نمو اللغة وتطورها، ولا شك في أن اللغات عامة تتطور نحو الأيسر والأسهل والأفضل، قال ويتني Whitney: (١٢٨) «كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق» وقال ماريوباي: (١٢٩) «إن التغير اللغوي يرجع في الغالب الأعم إلى اختيار ما هو أسهل في النطق.»

ب ـ ونقطة الخلاف الأخرى مع القدماء تتمثل في حكمهم على الماضي المجرد بأنه مبني على الفتح.

فالبناء على الفتح عندهم هو الأصل، والبناء على السكون والضم عارض. قال ابن يعيش: (١٣٠) «فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل والإسكان والضم عارضان.» وهذا الحكم مبني كما ذكرنا على أساس الاعتقاد، بأن مثل: «دَرَسَ» و«دَرَسَتْ» ماضٍ مجرد. ويخرج عن الفتح ـ من وجهة نظرهم ـ ويبنى على السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة مثل: درستُ(١٣١) درستَ ودرستِ ودرسْنَ. (١٣٢) وأما العلة في ذلك عندهم فهي «لئلا تتوالى

---

(١٢٨) أحمد مختار عمر، *دراسة الصوت اللغوي*، ط١ (القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٩٧٦م)، ص ٣٢١.

(١٢٩) ماريو باي، *لغات البشر*، ترجمة صلاح العربي (القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكية، ١٩٧٠م)، ص ١١.

(١٣٠) ابن يعيش، شرح *المفصل*، مج٧، ص ٦.

(١٣١) بشأن ضم اللاصقة «تُ»: (tu-) قال الرضي: «إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل.» انظر: الأستراباذي، شرح *الرضي*، مج٢، ص٤١١؛ وقال غيره: «وخص المتكلم بالضم لأنه أول عن المخاطب، فكان حظه من الحركات الحركة الأولى.» انظر: السيوطي، همع *الهوامع*، مج١، ص ١٩٤. قال أبوحيان: «وهذه التعليلات لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل.» السيوطي، *همع الهوامع*، مج١، ص ١٩٤. أما علماء الساميات فإنهم يرون الضم في «فعلتُ» في العربية و«فعلكو» الحبشية تطورا لأصل آخر هو الكسرة التي يحتفظ بها الضمير العبري (ʾānôkhî) Wright, *Comparative Grammar*, p. 175. ولعل هذا التطور الذي حصل في العربية والحبشية في مرحلة متأخرة نسبيا يرجع إلى المماثلة بين الحركة والصامت، فالمعروف أن الأصوات الطبقية تؤثر الضمة والحركات الخلفية عموما.

(١٣٢) يفترض وليم رايت أن الأصل في «فَعَلْنَ» هو «فعلان: fa‘alāna» وهذا الأصل المفترض موجود في =

في كلمة واحدة أربع متحركات، »(١٣٣) «وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكُره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا اللام إصلاحا للفظ. »(١٣٤) وقد ضعف ابن مالك هذه العلة وذهب إلى أن البناء على السكون إنما كان لأجل تمييز الفاعل من المفعول في مثل «أَكْرَمْنا وأَكْرَمَنا» ثم حملت التاء والنون على «نا» للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال.(١٣٥)

ولقد اقترب ابن الدهان كثيرا في تعليله بناء الماضي على السكون حيث ذهب إلى أن ذلك لأجل أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.(١٣٦) والأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء السكون. وقد علق ابن إياز على هذا التعليل بقوله:(١٣٧) «وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات، لأنه يطّرد في استخرجت وأشباهه.»

وكنا قد ذهبنا بشأن بناء الماضي على السكون مذهبا قريبا مما ذهب إليه القدماء، فأرجعنا ذلك إلى كراهة العربية توالي أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة.(١٣٨) ولكننا نرى الآن رأيا آخر.

ونتفق معهم بشأن بنائه على الفتح والضم، عند إسناده إلى ضمير المثنى (ā-) أي ألف الاثنين مثل «درسا» لأنها عبارة عن فتحة طويلة ألصقت بآخر الفعل. ولا توجد صيغة

= الأرامية، وقد تطور هذا الأصل في العربية إلى «فَعَلْنَ.» وقد أنكر كل من نولدكه Noeldeke وجـ. هوفمان G. Hoffmann وجهة النظر هذه وزعما أن الأصل ينبغي أن يكون «فعلا: (fa'alā) وأما اللواحق (-ūn)، (-ān) أو (-ēn) فيعدانها إضافات ضميرية متأخرة. انظر: Wright, *Comparative Grammar*, pp. 165-170.

(١٣٣) الزجاجي، *الايضاح*، ص ٧٥.

(١٣٤) ابن جني، *الخصائص*، مج١، ص ٣٢٠.

(١٣٥) السيوطي، *همع الهوامع*، مج١، ص ١٩٧.

(١٣٦) السيوطي، *الأشباه والنظائر*، مج٢، ص ٢٠٤.

(١٣٧) السيوطي، *الأشباه والنظائر*، مج٢، ص ٢٠٤.

(١٣٨) فوزي الشايب، «أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،» دراسة دكتوراه ـ جامعة عين شمس بالقاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٢٩؛ وانظر: فوزي الشايب، «من مظاهر المعيارية»، ص٨٧.

للماضي المسند إلى ضمير المثنى للغيبة والخطاب إلا في اللغة العربية وحدها من بين اللغات السامية كلها.(١٣٩) وبناؤه على الضم يتم بإسناده إلى ضمير الجماعة الحركي (ū-) نحو «درسوا» ويفترض وليم رايت أن الأصل في هذه الصيغة هو: «فعلون»،(١٤٠) ثم أسقطت النون فصار «فعلوا.» والخلاف بينه وبين كل من نولدكه وهوفمان كالخلاف بالنسبة لـ«فَعَلْنَ.»(١٤١)

وكما أشرنا سابقا فإن البناء على السكون، والضم عارض - على رأي بعضهم - ومن ثم فقد ذهب هؤلاء إلى أن الماضي مبني على الفتح مطلقا، «حاصله أن الفتح فيما ذكر مقدر للثقل في «ضَرَبْتِ» والتعذر في «ضربوا» وكذا «رمى» و«غزا» فالماضي مبني على الفتح لفظا، أو تقديرا، وليس فيما ذكر على السكون ولا على الضم.»(١٤٢) وهذا من وجهة نظرنا غير صحيح.

والصحيح عندنا أن الماضي مبني على السكون، ونقصد بالماضي هنا الماضي المجرد من أية لواصق ضميرية حركية. وهذا المجرد لا يوجد في الاستعمال إلا بوساطة اللواصق الضميرية. فإن أُسند إلى الضمائر الحركيّة أو التي تبدأ بحركة مثل: (a-)، (ā-)، (at-) و (atā-) بني على الفتح، وإن أُسند إلى ضمير الجماعة الحركي (ū-) بني على الضم تبعا لذلك، فالفتح والضم على هذا عارضان، والبناء على السكون هو الأصل الذي نلحظه في حالة الإسناد إلى الضمائر الصامتة، مثل: تُ، تَ، تِ، نَ، نا، حيث يبقى على سكونه الأصلي، نظرا إلى أنه ليس ثمة حركة تتصل به فتخرجه عن وضعه. وعليه ففي مثل «دَرَسْتُ» نقول إن الماضي هنا مبني على السكون أصالة وليس لأجل الاتصال بالفاعل الذي ينزل منزلة الجزء من الفعل، ولا هو لأجل التمييز بين الفاعل والمفعول، ولا هو لأجل كراهة العربية تتابع أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، بل هو أصل بقي على حاله، نظرا لأنه لم يعرض له من اللواحق الحركية ما يخرجه أو يغيره عما هو عليه.

---

(١٣٩) بروكلمان، فقه، ص ١١٩.

(١٤٠) Wright, *Lectures*, p. 170.

(١٤١) انظر الهامش رقم «١٣٢» أعلاه.

(١٤٢) الشيخ يس، *حاشية الشيخ يس*، مج١، ص ٥٤.

The Abstract Past Tense and the Question of "Fath" Form

Fawzi Hasan Al-Shayeb

Assistant Professor, Department of Arabic,
Faculty of Arts & Humanities and Social Sciences,
Yarmouk University, Irbid, Jordan

Abstract. This paper deals with the "front open unrounded vowel [a]" at the end of the past tense in Arabic. This morphophonemic phenomenon has been treated in traditional works of grammar as uninflectional case and has been called *binā' 'alal fatḥ* "uninflectional construction ending with [a]". This implies that the original case of the past tense is to have this ending vowel, and in terms of traditional analysis, it would be a part of the past tense construction.

This paper has ended up with the fact that past tense in Arabic could not be unaugmented when ending with a vowel. When it ends with a vowel, it would not be a *mujarrad*, i.e. "unaugmented." Accordingly, [a] at the end of the past tense construction is but a suffix pronoun. When this suffix is omitted, past tense could be claimed to be a *mujarrad*. This means that the ending vowel [a] is not a part of the past tense construction.